Distr.: General
17 March 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل – ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: تقرير مقدّم من كوبا

أولا – مقدمة

١ – يسبق موقف كوبا تجاه الأسلحة النووية انضمامها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة طرف فيها بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. فكوبا لم تمتلك في الماضي أية أسلحة دمار شامل مهما كان نوعها وهي لا تمتلكها اليوم ولا تعتزم أن تمتلكها أو أن تصنعها أو أن تبيعها أو أن توردها. وتدعو كوبا إلى حظر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وإلى إزالتها كلياً وعلى أساس الأولوية.

٢ – على أن هناك قاعدة تابعة للولايات المتحدة في مقاطعة غوانتانامو التي تشكل جزءاً من إقليم جمهورية كوبا السيادي تحتله الولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير مشروعة، ولا تمارس الدولة الكوبية ولايتها على تلك المقاطعة. وعلى هذا فإن جمهورية كوبا لا تعرف ما إذا كانت الولايات المتحدة قد وضعت أية مواد نووية أو كيميائية أو بيولوجية في هذا الجزء المحتل بصورة غير مشروعة من الأراضي الكوبية، أو إذا كانت تمتلك تلك المواد أو تحتفظ بها أو تعتزم أن تضعها فيه، كما لا تعرف جمهورية كوبا حتى إن كانت الولايات المتحدة قد وضعت فيه أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية.

٣ – وكما ذكرت كوبا في البيان الذي أرفقت به إعلان انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن المعاهدة تنشئ نظاما دوليا تمييزيا يفضي إلى قيام ”ناد لدول حائزة للأسلحة النووية“ لم تستطع طوال الأعوام التي مرت منذ تاريخ بدء نفاذ المعاهدة في ٥ آذار/مارس ١٩٧٠، بلوغ الهدف المتمثل في الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وإلى حد كبير، سيعتمد نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥، على قدرته على القيام، بصورة متوازنة وغير تمييزية، بمعالجة الامتثال لجميع الالتزامات الواردة تحت ركائز معاهدة عدم الانتشار الثلاث: نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٥ - وتكرر كوبا تأكيد التزامها الثابت بنزع السلاح العام والكامل، بما يشمل نزع السلاح النووي، باعتباره الأولوية الأعلى، إلى جانب عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه، رأسياً وأفقياً. وستواصل كوبا العمل مع الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة لعلى بلوغ حظر الأسلحة النووية وإزالتها كلياً في أقرب وقت ممكن.

ثانيا - الاعتبارات الخاصة بالمادة الثالثة وتنفيذها على الصعيد الوطني

٦ - يتصل اهتمام كوبا بالطاقة النووية على استخدامها في الأغراض السلمية، رهناً بقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتحقق باعتبارها السلطة المختصة بذلك.

٧ - فجميع البرامج الكوبية التي تستخدم فيها الطاقة النووية لها طابع سلمي بحت. وقد أخضعت هذه البرامج لرقابة صارمة من قبل السلطات الوطنية المختصة، ولا تزال تخضع لتلك الرقابة، كما تخضع للرصد من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصورة مستمرة. على أن هذا الوضع يعود إلى ما قبل انضمام كوبا لمعاهدة عدم الانتشار، الأمر الذي يدل عليه الاتفاقان الجزئيان بشأن تطبيق الضمانات المتصلة بتوريد الاتحاد السوفيتي السابق لمنشأة للطاقة النووية (اللائحة رقم ١٤٩٤) وتطبيق الضمانات المتعلقة بتوريد جمهورية هنغاريا الشعبية لمفاعل نووي ذي قدرة صفرية (اللائحة رقم ١٥٠٤)، اللذان دخلا حيز النفاذ في ٥ أيار/مايو ١٩٨٠ و٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، على التوالي.

٨ - وتمشيا مع الالتزامات التي قطعتها كوبا على نفسها بوصفها دولة طرفا في المعاهدة، بموجب الفقرة ١ من المادة الثالثة بخصوص الانضمام إلى المعاهدة، بدأت كوبا مفاوضاتها على الفور مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية[(١)]، بهدف عقد اتفاقات معها تسمح للوكالة بالتحقق من الأنشطة النووية المضطلع بها في البلد.

٩ - ونتيجة لهذه المفاوضات، وعملاً بالفقرة ٤ من المادة الثالثة، صدق مجلس المحافظين في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ على اتفاق بين كوبا والوكالة الدولية للطاقة الذرية بخصوص

(١) كوبا بلد مؤسس للوكالة وعضو نشط في مجلس محافظيها، حيث مُثلت فيه ١١ لفترة، بينها خمس فترات بعد انضمامها للمعاهدة.

الضمانات المتصلة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (INFCIRC/633)، وعلى البروتوكول الإضافي لهذا الاتفاق (INFCIRC/633/Add.1)، اللذين وقعتهما كوبا في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ثم صدقت عليهما في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، ليبدأ بذلك نفاذهما في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وقد صيغ الاتفاقان ويجري تنفيذهما وفقاً للفقرتين ٢ و ٣ من المادة الثالثة.

١٠ - وفي إطار الامتثال لهذه المسؤوليات، أجريت الأنشطة التالية في الفترة من دخول المعاهدة حيز النفاذ بالنسبة لكوبا وحتى مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض المعاهدة:

(أ) تمت موافاة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتقرير الأولي المطلوب بموجب اتفاق الضمانات الشاملة، والذي يتضمن معلومات عن المواد النووية والأنشطة التي اضطلعت بها كوبا؛

(ب) بعد قرار الإغلاق النهائي لمحطة ''خوراغوا'' لتوليد الطاقة النووية، التي توقف بناؤها عام ١٩٩٢، تم الاتفاق على تعليق العمل بالضمانات وتقليص منطقة توازن المواد التي كانت قد أنشئت لتلك المنشأة؛

(ج) تم الانتهاء من المفاوضات المتعلقة بهيكل الضمانات المتمثلة في منطقتين لتوازن المواد خارج المنشأة، وتحديد نقاط قياس رئيسية مع أنه لا توجد أية منشأة نووية؛

(د) أجريت عمليات تفتيش سنوية شملت تدابير إضافية للوصول إلى المواقع الرئيسية التي تهم الوكالة؛

(هـ) أرسلت كل التقارير والبيانات المطلوبة بموجب اتفاق الضمانات الشاملة، والبروتوكول الإضافي، فضلا عن الردود على جميع الاستفسارات والرسائل التي وجهتها إلى كوبا إدارة الضمانات في الوكالة؛

(و) تم الاتفاق مع الوكالة على إجراء لإصدار تأشيرات دخول لعدة مرات لمفتشي الضمانات الذين توافق عليهم كوبا؛

(ز) تم تنفيذ ضمانات متكاملة دخلت حيز النفاذ بالنسبة لكوبا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

١١ - وخلال السنوات الخمس الماضية، جرى الاضطلاع بأنشطة جديدة تضمنت ما يلي:

(أ) أجريت عمليات للتفتيش شملت الوصول الإضافي، وذلك بموجب نظام التحقق الذي أنشأته الوكالة؛

(ب) تم تقديم جميع التقارير والإعلانات المتعلقة باتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي؛

(ج) تم إصدار تأشيرات دخول لعدة مرات لمفتشي الضمانات عملاً بالترتيبات السارية المفعول بين كوبا والوكالة؛

(د) أجري جرد مادي يبين عدم بقاء أية مواد نووية في البلد.

١٢ - واستناداً إلى جميع الأنشطة المضطلع بها، وَضع التقرير المتعلق بتنفيذ ضمانات الوكالة لعام ٢٠٠٧، كوبا للمرة الأولى ضمن البلدان الـ ٤٧ التي تمكنت الوكالة من التوصل إلى استنتاجات بشأنها فيما يتعلق بالضمانات. وقد تحققت الوكالة من صحة كل ما قدم لها من معلومات عن البرنامج النووي الكوبي، ومن أن جميع المواد النووية المعلنة موجهة إلى أنشطة سلمية، ولا توجد أنشطة غير معلنة. وقد اعترف التقرير المتعلق بتنفيذ ضمانات الوكالة لعام ٢٠١٣ بوضع مماثل، وذلك للسنة السابعة على التوالي.

١٣ - ويوجد في كوبا، مع أنها لا تمتلك أسلحة نووية، قواعد قانونية وأدوات أخرى تنظم كامل مجموعة الأنشطة التي تضلع بها الهيئات والمؤسسات الوطنية المختلفة في القطاع النووي، وهي تضمن الرقابة الصارمة على استخدام الموارد النووية. وتضمن التشريعات الوطنية السارية المفعول التقيد بصرامة باستخدام الطاقة النووية، وكذلك ما يتصل بها من معدات وتكنولوجيا، في الأغراض السلمية وبصورة تتماشى مع الاتفاقيات والمعاهدات النووية الأخرى التي تعتبر كوبا طرفاً فيها.

ثالثا - الاعتبارات الخاصة بالمادة الرابعة

١٤ - في كوبا، يحظى استخدام التكنولوجيات النووية في مجالات حيوية من الاقتصاد بتقدير بالغ ويولى اهتمام خاص إلى التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٥ - وقد أنشئ أول برنامج للتعاون التقني بين كوبا والوكالة الدولية في عام ١٩٧٧ ومنذ ذلك الحين يجري تعاون مستمر ومنتج في هذا الاتجاه. وقد تركزت النتائج الرئيسية على تحسين القدرات الوطنية في مجال العلاج بالأشعة والطب النووي؛ وتحسين الجودة في إنتاج المواد الصيدلية المشعة والمركبات الموسومة؛ وتعزيز الهياكل الأساسية للهيئة التنظيمية النووية والأساس التقني للحماية من الإشعاع في البلد؛ وإنشاء وتعزيز مركز إقليمي لتصليح وصيانة الأجهزة النووية في البلد؛ وتحسين خدمات المختبرات النووية التحليلية على المستوى

الوطني؛ واستعادة القدرة الإشعاعية الموجودة؛ وتطوير تطبيقات أخرى من التقنيات النووية في مجالات الزراعة والهيدرولوجيا والصناعة.

١٦ - ومع ذلك، فقد استمرت، بل وازدادت الصعوبات التي تواجهها أمانة الوكالة في شراء الأجهزة العلمية المعتمدة للمشاريع في كوبا، وذلك لأن الشركات الأمريكية أو الشركات التي لها حصة في رأس مال الشركات الأمريكية لا تستطيع بيع تلك المعدات إلى كوبا وهي تواجه احتمالات فعلية للتعرض للعقوبات نتيجة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا من طرف واحد. وتتمثل إحدى نتائج هذا الوضع في زيادة تكلفة تنفيذ مشاريعنا، نظراً للاضطرار إلى شراء المعدات من مناطق بعيدة.

١٧ - ويشمل هذا الوضع أيضاً الدورات التي تنظمها مؤسسات الولايات المتحدة والمعدات النووية التي تبيعها شركاتها والشركات الفرعية التابعة لها في بلدان أخرى، مما يخضع للحظر على الصادرات إلى كوبا وعلى شركاتها، الأمر الذي يشكل انتهاكاً صارخاً للفقرة ٢ من المادة الرابعة من المعاهدة. ويشمل أحد الأمثلة البارزة تكلفة الاستثمار الإضافية التي تتحملها الدولة الكوبية في شراء التكنولوجيا البوزيترونية الجديدة اللازمة لمعالجة السرطان الذي يعتبر السبب الأول للوفيات في كوبا خلال السنتين الماضيتين، وقد كان من الممكن أن يؤدي شراء هذه التكنولوجيا في الولايات المتحدة إلى تخفيض لتكلفة الاستثمار بنسبة ٣٠ في المائة.

١٨ - وتؤكد كوبا من جديد اقتناعها بأن التعاون التقني للوكالة يجب أن يكون خاليا من الشروط السياسية المسبقة على نحو ما ينص عليه نظامها الأساسي. ولهذا أهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من قبيل كوبا، التي تعليق أهمية كبيرة على برنامج التعاون التقني، الأمر الذي يدل عليه معدل التنفيذ الذي يزيد على ٩٥ في المائة خلال السنتين الماضيتين و ٩٩,٤٩ في المائة في عام ٢٠١٤، وهو أعلى معدل للتنفيذ في المنطقة.

رابعا - الاعتبارات الخاصة بالمادة الخامسة

١٩ - تعارض كوبا بشدة إجراء أية تجارب نووية من أي نوع كان، بما في ذلك التجارب دون الكتلة الحرجة والتجارب التي تستخدم الحواسيب فائقة القدرة وغير ذلك من طرائق متقدمة غير انفجارية.

٢٠ - ومن دواعي القلق أن بلداناً مختلفة تواصل إجراء تجارب الأسلحة النووية بأساليب غير انفجارية، مما يتعارض مع روح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والغاية منها. وفي المقابل، فإن كوبا، وإن لم تكن من الدول الموقعة على هذه المعاهدة، فإنها تلتزم بأحكامها وقد تصرفت على الدوام ممتثلة امتثالاً كاملاً لنص المعاهدة وروحها، وستواصل التصرف دائماً على هذا الأساس.

٢١ - ونسجل معارضتنا التامة لتعزيز الأسلحة النووية الموجودة فعلاً ولتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، فذلك يتعارض مع الالتزام بنزع السلاح الكامل. وإننا ندعو الدول جميعاً إلى الامتناع عن إجراء تفجيرات تجارب الأسلحة النووية، أو غير ذلك من التفجيرات النووية، أو أية تجارب غير انفجارية ذات صلة، بما في ذلك التجارب دون الكتلة الحرجة، لأغراض تطوير الأسلحة النووية. فهذه التجارب تناقض هدف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وغايتها ونصها وروحها، وهي تقوض الغاية المقصودة منها كإجراء من إجراءات نزع السلاح النووي.

٢٢ - ولم تتخذ كوبا بعد موقفاً حاسماً تجاه الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومع ذلك، فقد دأبت على التصويت في الجمعية العامة لصالح القرارات المتعلقة بهذه المعاهدة. على أن أي قرار في هذا الصدد سيتخذ في سياق التوجه السلمي المتعدد الأطراف لحكومة كوبا وشعبها.

٢٣ - وكطرف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) والتي صدقت عليها كوبا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أصدرت كوبا إعلانات السنتين التي تتطلبها المعاهدة، في الوقت المحدد لها وبالشكل السليم، والتي تفيد بأنه ”لم يطرأ في الأراضي الخاضعة لولاية جمهورية كوبا أي نشاط تحظره معاهدة تلاتيلولكو“.

٢٤ - وقد تحققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تلك الإعلانات، وذلك في سياق الاتفاق بين جمهورية كوبا والوكالة بشأن تطبيق الضمانات المتعلقة بمعاهدة تلاتيلولكو (اللائحة رقم ١٧٧١) والبروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاق بين جمهورية كوبا والوكالة بشأن تطبيق الضمانات المتعلقة بمعاهدة تلاتيلولكو (اللائحة رقم ١٧٧٢)، واللذين تم التوقيع عليهما في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ودخلا حيز النفاذ في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

خامسا – الاعتبارات الخاصة بالمادة السادسة

٢٥ – إن أسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً الأسلحة النووية، تمثل تهديداً للإنسانية. وقد شددت كوبا في المحافل المتعددة الأطراف على الحاجة إلى إزالتها كلياً بصورة شفافة يمكن التحقق منها ولا رجعة عنها.

٢٦ – وفي مؤتمر نزع السلاح، دأبت كوبا على الدعوة بقوة إلى البدء العاجل بمفاوضات حول اتفاقية إطارية بشأن حظر الأسلحة النووية وإزالتها بصورة شفافة يمكن التحقق منها ولا رجعة عنها.

٢٧ – وعلى الشاكلة نفسها، تؤيد كوبا البدء في مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف وقابلة للتحقق منها، تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة. ويجب أن تتضمن هذه المعاهدة تدابير تتعلق بعدم الانتشار وبنزع السلاح النووي، خاصة وأنها ستشكل خطوة جديدة نحو تحقيق الهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

٢٨ – وقد شاركت كوبا بنشاط في أعمال مؤتمر نزع السلاح، مؤكدة في مداخلاتها في هذه الهيئة على الأولوية التي تعلقها على نزع السلاح النووي وعلى ذلك الجهاز التفاوضي المعني بنزع السلاح، وهو جهاز يتعين الحفاظ عليه وتعزيزه من خلال الاتفاق على برنامج عريض ومتوازن للعمل.

٢٩ – وفي اللجنة الأولى للجمعية العامة، تقوم كوبا بصورة منهجية بالمشاركة في تقديم مختلف القرارات، أو تدعمها، للترويج بصورة مبشرة أو غير مباشرة لتحقيق الهدف المتمثل بنزع السلاح النووي.

٣٠ – أما في مداخلاتنا في هيئة نزع السلاح، فقد دعونا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستمرار إلى التحلي بالمرونة وبما يلزم من إرادة سياسة للاتفاق على تقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي.

٣١ – وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، جرى الاحتفال لأول مرة باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، والذي أعلنته الجمعية العامة استناداً إلى اقتراح قدمته حركة عدم الانحياز بناء على مبادرة من كوبا. وشاركت كوبا في الأنشطة بمناسبة ذلك اليوم في نيويورك وجنيف وفيينا. وقد أكدنا على الحاجة إلى اعتماد تدابير ملموسة لتحقيق نزع السلاح النووي، ووجهنا الأنظار إلى الأخطار التي تثيرها الأسلحة النووية، وشددنا على أن

الطريق الوحيد لضمان ألا تتعرض البشرية لأثر الأسلحة النووية الرهيب إنما هو حظرها وإزالتها الكاملة.

٣٢ - وتعتبر كوبا أن عدم انتشار الأسلحة النووية ليس هدفاً بحد ذاته بل خطوة على طريق نزع السلاح النووي. فالدول الحائز على الأسلحة النووية ملزمة بموجب أحكام المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، هي والدول الأطراف الأخرى، على إجراء المفاوضات واختتامها لتحقيق نزع السلاح النووي.

٣٣ - ولا بدّ أن تتضمن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥ التزامات عملية تعكس بوضوح مسؤولية الدول النووية ودورها في عملية نزع السلاح.

٣٤ - وكوبا مستعدة للبدء فوراً بالمفاوضات للتوصل إلى اتفاق على صك متعدد الأطراف ملزم قانوناً يتضمن نهجاً منتظماً يشمل نزع السلاح والتحقق والمساعدة والتعاون.

٣٥ - وتعرب كوبا عن بالغ القلق إزاء انعدام التقدم الملموس في تنفيذ معظم الخطوات العملية الثلاث عشرة المتعلقة بتطبيق المادة السادسة التي اعتمدها مؤتمر الاستعراض السادس عام ٢٠٠٠ وخطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠.

٣٦ - وهناك أوجه إخفاق أخرى منها أن الدول النووية لم تخفض إلى الحد المتوقع منها حالة تأهب نظم الأسلحة النووية لديها أو دور الأسلحة النووية في سياساتها وعقائدها الخاصة بالأمن الوطني.

٣٧ - إن الدول النووية الخمس التي تعترف بها معاهدة عدم الانتشار تمتلك حالياً ما مجموعه الإجمالي ١٦,٣٥٠ قطعة سلاح نووي في ترساناتها، وهناك من أصل هذا العدد ٤,١٥٠ قطعة جاهزة للاستخدام. وتعرب كوبا عن أسفها البالغ لفشل الدول الحائزة للأسلحة النووية في الوفاء بتعهداتها القاطعة المتمثلة بالإزالة الكاملة لترساناتها النووية بغية تحقيق نزع السلاح النووي.

٣٨ - ومع أن فترة السنوات الخمس الماضية شهدت خفضاً في العدد الكلي للرؤوس النووية في العالم، فإن معدل تناقص هذا العدد تباطأ بالمقارنة بالسنوات العشر التي سبقت تلك الفترة.

٣٩ - ولا يبدو أن أياً من الدول الحائزة للأسلحة النووية مستعدة للتخلي عن تلك الأسلحة في المستقبل المنظور. فالبلدان التي تعترف بها معاهدة عدم الانتشار كدول حائزة للأسلحة النووية إما تقوم بنشر نظم إطلاق جديدة للأسلحة النووية أو أعلنت عن برامج

للقيام بذلك، فهي مصممة على ما يبدو على الحفاظ على ترساناتها النووية بصورة غير محددة بزمن.

٤٠ - ولم تطرأ منذ مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ إلا ما ندر من التطورات التي توحي بأن لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية رغبة حقيقية في العمل نحو تفكيك ترساناتها النووية تفكيكاً كاملاً. وبدلاً عن الامتناع عن استحداث أنواع جديدة من الأسلحة، فإن برامج الارتقاء الطويلة الأجل الجارية حالياً في بعض تلك الدول توحي بأن الأسلحة النووية لا تزال تشكل عناصر مركزية في حساباتها الاستراتيجية.

٤١ - ونظراً للتهديد الذي يطرحه ذلك بالنسبة للسلام والأمن الدوليين، فإن كوبا يساورها أشد القلق إزاء استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية وإزاء وجود عقائد دفاعية استراتيجية تستند إلى حيازة هذه الأسلحة واستخدامها. إضافة لذلك، فإن نشر الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذه الأسلحة في أراضي دول غير حائزة لها يثير القلق لأن هذا يعني على صعيد الممارسة العملية وجود مزيد من ''الدول الحائزة'' .

٤٢ - ويستمر كمصدر رئيسي للإحباط على الصعيد الدولي الفشل الطويل الأجل في تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه لعقد مؤتمر دولي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. إننا نذكِّر بأن قرار عقد هذا المؤتمر كان قد اتُخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ تنفيذاً لقرار عن الشرق الأدنى تم اتخاذه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥. وندعو مرة أخرى إلى عقد ذلك المؤتمر في أسرع وقت ممكن خلال هذه السنة.

٤٣ - إن التطبيق المنعزل والانتقائي لمبدأ عدم الانتشار لا يكفي لإزالة الأسلحة النووية. ولا يمكن ضمان الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة إلا بالأخذ بنهج منتظم، يشمل أيضاً نزع السلاح والتحقق والمساعدة والتعاون.

سادسا - الاعتبارات الخاصة بالمادة السادسة

٤٤ - كجزء من التزامها الطويل الأجل بنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، قامت كوبا في عام ٢٠٠٢، إضافة إلى انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالتصديق على معاهدة تلاتيلولكو.

٤٥ - وقد أصبحت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهي أول منطقة كثيفة السكان في العالم تصبح منطقة خالية من الأسلحة النووية، نموذجاً سياسياً وقانونياً ومؤسسياً يحتذى به في إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في أقاليم العالم المختلفة.

٤٦ - إننا نعيد تأكيد الإعلان التاريخي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام في مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي انعقد في هافانا في ٢٩ كانون الأول/يناير ٢٠١٤، والذي التزمت فيه دول المنطقة بمواصلة الترويج لنزع السلاح النووي كهدف يتصف بالأولوية، وبالمساهمة من خلال نزع السلاح العام والكامل، والتخلص في منطقتنا إلى الأبد من استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

٤٧ - إننا نحث مرة أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تصدر إعلانات تفسيرية تتعلق بالبروتوكولين الاختياريين لمعاهدة تلاتيلولكو إلى سحب تلك الإعلانات دون مزيد من التأخير، بحيث تعطي ضمانات أمنية كاملة للدول التي تشكل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤٨ - وتؤيد كوبا بقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في بلدان العالم وأقاليمه المختلفة. فهذه المناطق تعزز عدم انتشار الأسلحة النووية وتساهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد تكرر كوبا الإعراب عن دعمها لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

٤٩ - وتأسف كوبا للفشل في تنفيذ الاتفاق المتعلق بعقد مؤتمر دولي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونذكّر بأن قرار عقد هذا المؤتمر كان جزءاً أساسياً هاماً من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠,

٥٠ - وإننا على قناعة بأن من شأن إنشاء تلك المنطقة، إلى جانب تقديم مساهمة هامة في تحقيق هدف نزع السلاح النووي، أن يشكل مِعلماً رئيسياً في عملية السلام في الشرق الأوسط. وندعو إلى عقد ذلك المؤتمر دون مزيد من التأخير خلال هذه السنة.

٥١ - وترحب كوبا بالمؤتمر الثالث للدول الأطراف الموقعة على المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، الذي سيعقد في نيويورك في عام ٢٠١٥، وكذلك بعقد المؤتمرين السابقين في المكسيك في عام ٢٠٠٥ وفي نيويورك في عام ٢٠١٠، فقد أتاحا الفرصة لاستكشاف وتنفيذ طرائق ملموسة للتعاون بين مختلف المناطق الخالية من الأسلحة النووية وبين الدول المهتمة الأخرى. وندعو إلى تعزيز هذا المؤتمر كمحفل لتشكيل

توافق آراء بشأن التوسع في المناطق الخالية من الأسلحة النووية، الأمر الذي يدعم نزع السلاح النووي.

سابعا - اعتبارات أخرى تهم كوبا فيما يتعلق بالامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

٥٢ - الأمن النووي مسألة تهم جميع الدول نظراً للتبعات الكبيرة المترتبة عليها. ولا يمكن لإدارتها الفعالة أن تكون مجتزأة أن تسمح بالاستثناءات. ولا بد من اعتماد قواعد دولية بشأن الأمن النووي في سياق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك نتيجة لمفاوضات حكومية دولية متعددة الأطراف شاملة للجميع وشفافة.

٥٣ - ويوفر وضع وتنفيذ الخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي، مع نشر المعدات التي توصي بها الوكالة، مثالاً إيجابياً على التعاون بين كوبا والوكالة، فهي تتكفل بالتعزيز المستمر لنظم المنع والكشف والاستجابة للأفعال المؤذية أو الإرهابية التي يمكن أن تشمل المواد النووية والإشعاعية.

٥٤ - وتمثل المشاريع التي تنفذها كوبا والوكالة لتعزيز مراقبة الحدود للكشف عن المواد النووية والإشعاعية ولتحديث تدابير الحماية المادية للمنشآت التي تحتوي على مصادر إشعاعية من الفئتين ١ و ٢، بعض عناصر التقدم الذي أحرزته كوبا.

٥٥ - وللأسف، عقدت خلال السنوات الأخيرة اجتماعات قمة بشأن الأمن النووي خارج نطاق الوكالة، وهي اجتماعات استبعدت الغالبية الساحقة من الدول. ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار اجتماعات القمة هذه نموذجاً توافقياً على المستوى الدولي. وترى كوبا أن من غير المقبول القيام بأي محاولة لاغتصاب أو إغفال دور الوكالة القيادي في هذا الصدد.

٥٦ - ففرض آليات يُنتقى أعضاؤها وتفتقر إلى الشفافية وتعمل على هامش الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية ليس الرد المناسب لمواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي، بما في ذلك الإرهاب المرتبط باستعمال أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها أو المواد ذات الصلة بها.

٥٧ - إن الاجتماعات المسماة اجتماعات قمة الأمن النووي لا تقدم أية مساهمة في الجهود الحقيقية التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة هذه المسائل بصورة شفافة وعلنية وبمشاركة جميع الدول ضمن إطار المحافل المتعددة الأطراف من قبيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي أنشئت لهذه الغاية.

٥٨ - وتقع على الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية ضمان أمن ترسانتها المادي. على أننا على قناعة بأن الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ومخاطر إمكانية استخدامها من جانب إرهابيين إنما تتمثل في حظر الأسلحة النووية وإزالتها الكاملة.

٥٩ - وتدين كوبا إدانة قاطعة جميع الأفعال والطرائق والممارسات الإرهابية بجميع أشكالها وتبدياتها من جانب أية جهة كانت وضد أي جهة كانت وفي أي مكان كان، بما في ذلك إرهاب الدولة، وهي تؤكد مجدداً أنه لا يمكن تحقيق الأمن النووي الحقيقي على الصعيد العالمي إلا إذا تمت إزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة من على وجه كوكب الأرض.

ثامنا - استنتاجات

٦٠ - لقد دللت كوبا، من خلال أفعال ملموسة، على توفر الإرادة السياسية لديها للامتثال الصارم بكل حكم من أحكام المعاهدة وبها جميعاً. ولا بد أن يبقى هدف نزع السلاح النووي الأولية الرئيسية لدى المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة

٦١ - إن مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥ يتطلب إرادة سياسية والتزاماً سياسياً ومشاركة حازمة من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، للتمكن من إحراز تقدم نحو إزالة الأسلحة النووية بصورة شفافة يمكن التحقق منها ولا يمكن الرجوع عنها، ولتمكين جميع الدول الأطراف في المعاهدة أن تضع لنفسها أهدافاً جديدة تحقق تلك الغاية.